

السياسة الخارجية للعراق وإشكالية الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان

<https://doi.org/10.17656/jlps.10362>

أ.م.د. دهام محمد العزاوي

شعبة حقوق الانسان/ جامعة الفلوجة

dhaam3@yahoo.com

مستخلص

يتناول هذا البحث إشكالية ازدواجية التمثيل الدبلوماسي في العراق، والتي برزت بوضوح بعد توسع نشاط إقليم كردستان الخارجي عقب عام ٢٠٠٣، وما ترتب على ذلك من بروز دبلوماسية موازية للسياسة الخارجية الاتحادية. فقد عمل الإقليم على توسيع ممثلياته الخارجية وإبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول وشركات عالمية دون الرجوع إلى الحكومة الاتحادية، وهو ما أدى إلى اعتراض الحكومة الاتحادية في بغداد لاعتبار هذه الممارسات مخالفة للدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي يمنح السياسة الخارجية حصراً للسلطات الاتحادية. وفي هذا السياق، أصدرت المحكمة الاتحادية بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٤ قراراً يقضي بحل ممثليات الإقليم واعتبارها غير شرعية. وتبرز أهمية البحث في تحليل الأسس الدستورية والسياسية لتنظيم التمثيل الخارجي، واقتراح حلول تضمن توازناً بين الصلاحيات الاتحادية والإقليمية. كما يسهم في دعم صانع القرار، وإثراء الدراسات المتعلقة بالفدرالية والسيادة، وتوضيح أثر الدبلوماسية الموازية على وحدة الدولة ومصالحها العليا. الكلمات المفتاحية: الأمن، الوطن، العراق، الاستقرار، البعد الإنساني، التحديات الداخلية، التحديات الخارجية.

Iraq's Foreign Policy and the Problem of Parallel Diplomacy in the Kurdistan Region

Dr. Daham Mohammed Al-Azzawi

Human Rights Division/University of Fallujah

Abstract

This study examines the issue of dual diplomatic representation in Iraq, which became particularly evident following the expansion of the Kurdistan Region's external activities after 2003 and the emergence of a parallel diplomacy that operates alongside the federal foreign policy. The Region expanded its foreign representations and concluded economic and commercial agreements with states and international companies without consulting the federal government, which led to objections from the federal government in Baghdad, as these practices were viewed as inconsistent with the 2005 Iraqi Constitution that grants exclusive authority over foreign policy to the federal institutions. In this context, the Federal Supreme Court issued a ruling on 21 February 2024 ordering the dissolution of the Region's foreign representations and declaring them unconstitutional. The significance of this study lies in its analysis of the constitutional and political foundations governing external representation, and its proposal of mechanisms to achieve balanced authority between the federal and regional levels. The study further contributes to supporting decision-makers, enriching the literature on federalism and sovereignty, and clarifying the implications of parallel diplomacy for state unity and national interests.

Keywords: security, homeland, Iraq, stability, humanitarian dimension, internal challenges, external challenges.

سياسهتی دهرهوهی عیراق و کیشهی دیپلوماسی هاوتهریب له ههریمی کوردستان

د.دهام محمد العزازی

بهشی مافی مرؤف/زانکۆی فهلولوجه

پوخته

ئهم لیکۆلینهوهیه باس له پرسی دوو نوینهرایهتی دیپلوماسی له عیراق دهکات به تایبهتی له دواى فراوانبوونی چالاکیی دهرهکیی ههریمی کوردستان له دواى سالی ٢٠٠٣. ئهمه بووه هوی سهرههاندانی دیپلوماسییهکی هاوتهریب لهگههله سیاسهتی دهرهوهی حکومهتی فیدرالی. ههریم ئهرکه دیپلوماسییهکانی فراوانتر کرد، و بهبی راولیژ به حکومهتی فیدرالی، ریککهوتنی ئابووری و بازرگانی لهگههله ولاتان و کومپانیا نیودهولهتیهکان ئهجامدا. ئهمهش نارهبازیی حکومهتی فیدرالی له بهغداى لیکهوتهوه، که ئهم کارانهیان به پیشیلکردنی دهستوری سالی ٢٠٠٥ی عیراق زانی که دهسهلاتی سیاسهتی دهرهکیی به دهسهلاتی فیدرالی له قهلهمداوه. لهو چوارچیهوهیدا دادگای بالای فیدرالی له ٢١ی شوباتی ٢٠٢٤ بریاریکی دهرکرد و نوینهرایهتییه دیپلوماسییهکانی ههریمی ههلهوشاندوه و به ناشهرعی ناساند. گزنگی ئهم توئیزینهوهیه لهوهدایه که بنهما دهستوری و سیاسیهکان بو ریکخستنی نوینهرایهتی دهرهکی شیدهکاتهوه و چارهسهری پیشنیاردهکات که هاوسهنگی له نیوان دهسهلاته فیدرالی و ناوجهیهیهکان مسوگهر بکات. ههروهها بهشداری دهکات له پالیشتیکردنی بریاردهران و دهولهمندکردنی توئیزینهوهکانی پهیهوست به فیدرالیزم و سهروهی و روونکردنهوهی کاریگهریهکانی دیپلوماسی هاوتهریب لهسهر پهکپارجهیی نیشتمانی و بهرزهوهندییه بالاکانی ولات.

وشهیی سههرکی: ئاسایش، نیشتمان، عیراق، سهقامگیری، رهههندی مرؤیی، تهعهددای ناوخویی، تهعهددای دهرهکی.

المقدمه

تثیر زیارات مسؤولی اقلیم کوردستان الی خارج العراق، ولقائهم رؤساء ووزراء ومسؤولي الدول الكبرى، اشكالية التمثيل الخارجي للعراق. فمنذ عام ٢٠٠٣ تعيش الدبلوماسية العراقية ازدواجية التمثيل الخارجي للعراق، بعد ان اخذت علاقات اقليم كردستان الخارجية تتسع يوما بعد اخر، واخذ مسؤولو الاقليم بعلاقاتهم الخارجية القوية بينون دبلوماسية موازية للسياسة الخارجية العراقية، بعد ان بدأوا يعاملون في الخارج معاملة رؤساء الدول، فالتسعت ممثلات الاقليم في الخارج لتبلغ ١٤ ممثلية، في الولايات المتحدة والدول الغربية واستراليا، وامتدت علاقات الاقليم الاقتصادية والتجارية مع محيطه الاقليمي والدولي، ليقوم مسؤولوه بعقد اتفاقيات تجارية وصناعية مع دول وشركات عالمية، دون الرجوع للحكومة الاتحادية، وهو ما اثار حفيظة الحكومة الاتحادية في بغداد، التي لجأت الی المحكمة الاتحادية لتحديد صلاحيات حكومة الاقليم الخارجية في التعامل الدبلوماسي، استنادا لما ورد في الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥، في المادة ١٢١ الفقرة الرابعة، واستنادا الی واقع الاقليم الذي يرتبط بالعراق بطريقة فیدرالية لاتسمح له اقامة علاقات ثنائية، او توقيع اتفاقيات شراكة مع الشركات العالمية العاملة في مجال النفط والطاقة. وعليه فقد اصدرت المحكمة الاتحادية في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٤، قرارا ينص على حل ممثلات إقليم كردستان، واعتبار التمثيل

الخارجي للإقليم لا يتمتع بصفة شرعية، كونه لا يتوافق مع نصوص الدستور، والتي تمنع الإقليم من إقامة أي علاقات سياسية أو اقتصادية مع الدول الخارجية، إلا بموافقة الحكومة الاتحادية. وجاء في نص القرار: (ان صلاحيات الأقاليم يجب ألا تكون بمستوى السلطات الاتحادية من حيث المهارة والخبرة)، وعلى هذا الأساس يلزم الدستور بأن (تحديد السياسة الخارجية، التمثيل الدبلوماسي، التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الإقراض، التوقيع، السياسة الاقتصادية والتجارية والخارجية) هي الخصائص الوحيدة للسلطات الاتحادية.^١

اهمية البحث: تكمن أهمية البحث في محاولة فهم الجوانب الدستورية والسياسية الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي في العراق، وتقديم حلول تنظيمية للتحديات التي تواجه الدبلوماسية العراقية في ظل الوضع القائم. ويمكن نجل أهمية البحث بالاتي:

١. توضيح طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في مجال السياسة الخارجية. إذ يساعد البحث في فهم وتوضيح الإشكاليات القانونية والسياسية المتعلقة بالعلاقات الدولية للعراق، ويفتح المجال لمناقشة كيفية تأثير التمثيل الدبلوماسي المزدوج على سيادة العراق ووحدة قراراته.

٢. توجيه السياسة الخارجية وبما يحقق التوازن بين المصالح الاتحادية والإقليمية من خلال فهم التحديات التي تواجه الدبلوماسية العراقية، يمكن للبحث أيضا أن يقدم حلولاً استراتيجية لتنظيم العلاقات الدولية للعراق بما يضمن مصالح جميع الأطراف، سواء على المستوى الاتحادي أو الإقليمي.

٣. إثراء الدراسات القانونية والسياسية: فباعتمادنا ان هذا البحث يعد إضافة مهمة إلى الأدبيات السياسية والقانونية التي تتعلق بالفدرالية والعلاقات الخارجية في الدول الاتحادية، ويعزز الوعي بالآليات الدستورية لتنظيم التمثيل الدبلوماسي فيها.

٤. دعم القرار السياسي والإداري: يمكن أن يساهم هذا النوع من الدراسات في تحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وتقديم حلول عملية لتفادي الصراعات القانونية والسياسية التي قد تؤثر على مصالح العراق في الساحة الدولية.

٥. تسليط الضوء على تحديات السيادة الوطنية، فالبحث يطرح تساؤلات حول مدى تأثير السياسات الإقليمية على السيادة الوطنية، وكيفية التعامل مع الدبلوماسية الموازية التي قد تضر بمصلحة العراق كدولة واحدة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الإشكاليات القانونية والسياسية التي تواجه الدبلوماسية العراقية في ظل ازدواجية التمثيل الخارجي بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. تتمحور المشكلة حول تساؤلات متعددة، أبرزها:

١. تضارب الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في مجال السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

٢. التحديات التي تواجه الحكومة الاتحادية في مواجهة الدبلوماسية الموازية التي يمارسها الإقليم.

٣. التحديات السياسية والقانونية التي تواجهها الدول والمنظمات والشركات العالمية في ممارستها للدبلوماسية الموازية مع إقليم كردستان.

٤. إمكانية تأثير هذا الوضع على سيادة العراق ووحدة قراراته في المجالات السياسية والاقتصادية والعلاقات الدولية.

١ تطبيق قرار المحكمة الاتحادية يزيد من عدد ممثليات الإقليم في الخارج، منشور في موقع مؤسسة draw، بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٤، شوهد بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٢٤ على الرابط: <https://drawmedia.net/>

٥. التعامل مع قرارات المحكمة الاتحادية التي اعتبرت تمثيل إقليم كردستان الخارجي غير دستوري، وكيفية تطبيق هذه القرارات في الواقع العملي.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها ان توسع التمثيل السياسي الخارجي لإقليم كردستان، وتساعد علاقاته السياسية والاقتصادية مع محيطه الاقليمي والدولي، قد انعكس في تخبط السياسة الخارجية للعراق وضعف القرار الخارجي العراقي، وان الاستناد لمواد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وقرارات المحكمة الاتحادية، قد يكون احد الحلول الفعالة لضمان التمثيل الدبلوماسي الموحد للعراق وحل اشكالية الدبلوماسية الموازية للإقليم الكوردي.

منهجية البحث: يستند البحث الى منهج صنع القرار، والذي يفترض ان عملية صنع القرار تتميز بالمشاركة والتنسيق بين مؤسسات الدولة وقواها السياسية ومكوناتها المجتمعية، مع الحرص على وحدة القرار وتمثيله لرؤية النظام السياسي والمصالح العليا للدولة.

اسئلة البحث: يثير البحث مجموعة من الاسئلة، في مقدمتها ما هو انعكاس الواقع السياسي والاجتماعي المضطرب في العراق على سياسته الخارجية؟ وما دوافع تبني اقليم كردستان لسياسة خارجية غير متوافقة مع السياسة الخارجية للعراق؟ وهل ان الصلاحيات الممنوحة للأقاليم في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، تسمح لإقليم كردستان بإقامة سياسة خارجية مستقلة عن سياسة العراق؟

تقسيمات البحث: يقسم البحث الى اربعة محاور، يتناول المحور الاول، مقومات وركائز السياسة الخارجية للعراق، فضلا عن معوقاتهما والتي تتمثل بتداخل الصلاحيات، وتعدد مراكز اتخاذ القرار وعدم تحديد الاولويات. في حين تناول المحور الثاني السياسة الخارجية لاقليم كردستان والتي تتمثل في تعزيز علاقات الاقليم الخارجية، والتعاون في مجال مكافحة الارهاب والحصول على المساعدات الاقتصادية، وبما يدفع لاحقا الى تعزيز مكانته الدولية، في حين تناول المحور الثالث، التعارضات الواضحة في السياسة الاتحادية وسياسة الاقليم، والذي يحسمه رغبة حكومة بغداد بتحجيم دور الاقليم الخارجي، واعادته لحدود الصلاحيات الممنوحة له في الدستور، اما في الخاتمة، فتم تناول اهم الافكار التي يمكن ان تعزز دور السياسة الخارجية وبالشكل الذي يعبر عن المصالح القومية العليا للعراق دون تجاهل المصالح الدولية الناشئة لإقليم كردستان.

اولا: مقومات السياسة الخارجية للعراق واشكالياتها:

من المتعارف عليه في تحديد مفهوم السياسة الخارجية انها تشكل انعكاسا للسياسة الداخلية للبلد، بما يحمله الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من تنوع واختلاف وصراعات تنعكس على وحدة القرار السياسي، وتنفيذه على المستوى الخارجي. ولا يوجد تعريف محدد للسياسة الخارجية، فهي تتميز بتعدد المفاهيم والمصطلحات، نظرا لغياب نظرية اكااديمية عامة وموحدة للسياسة الخارجية على حد تعبير الدكتور مازن الرمضاني.^١، وعليه تعرف السياسة الخارجية، وفقا ل تشارلز هيرمان بانها : (السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية)^٢ . وعليه يلعب تماسك مؤسسة صنع القرار وقوة النظام السياسي ومؤسساته،

١ د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد ١٩٩١، ص ١٥.

٢ د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران، عمان، ٢٠١١، ص ٢٠.

دورا في فاعليه تأثيره الخارجي. ومن المعلوم ان ظروف الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وما تبعه من انقسام سياسي وصراعات حزبية وطائفية، واستئحال لدور الجماعات الارهابية في تخريب السلم الاهلي، قد اثر في واقع السياسة الخارجية للعراق، والتي كان من اهم صفاتها تضخم دور الفاعل الدولي في توجيهها. وبعد الانسحاب الامريكي من العراق في كانون اول/ ديسمبر ٢٠١١، دخلت السياسة الخارجية في لعبة التجاذبات والصراعات، بعد ان تضاعف دور الفاعل الدولي، في التنسيق مع الكتل والاحزاب السياسية العراقية لتوجيه السياسة الخارجية وبما يتوافق مع مصالحها.^١

ربما كانت الحرب على الارهاب، وما نجم عنها من تحالف دولي لطرد تنظيم داعش من الاراضي التي احتلها في العراق عام ٢٠١٤، المنفذ الاهم الذي استطاعت السياسة العراقية النجاح فيه لفترة مؤقتة، بعد ان تمكنت بمعونة دولية واقليمية، من تحشيد الجهود العسكرية والامنانية لأكثر من ثلاثين دولة، للقضاء على خطر تنظيم داعش. ولعل اخطر القضايا التي تتعلق بضعف السياسة الخارجية للعراق، هي غياب الاسس والثوابت الوطنية المحركة للسياسة الخارجية، والتي في مقدمتها تحقيق المصالح العليا للشعب العراقي، وتنفيذ الالتزامات الدولية للعراق، وتحقيق التوازن في علاقاته الاقليمية والدولية بعيدا عن سياسة التكتلات والمحاور، فضلا عن السعي لبناء السلام والامن الاقليمي والدولي، وحل الخلافات مع الدول المجاورة بالطرق السلمية^٢ فالعراق من الدول التي تعيش بعد عام ٢٠٠٣، على وقع مشكلات داخلية عصفت بسلمه الاهلي واستقراره المجتمعي، فهناك تناقضات وتجاذبات سياسية واختلافات مجتمعية، وتعدد لمراكز صنع القرار، انعكست في ضعف فاعلية سياسته الخارجية الاقليمية والدولية، وقد ارتد نظام المحاصصة السياسية على التمثيل الدبلوماسي للعراق، اذ ان معظم السفراء وممثلي البعثات الخارجية للعراق ينتمون لاحزاب سياسية ممثلة في السلطة، واصبحت السفارات والممثلات العراقية في الخارج تضم مئات من ابناء واقرباء السياسيين العراقيين. ويمكن اجمال اهم الاشكاليات التي تواجهها السياسة الخارجية للعراق بالنحو الاتي :

١- عدم وحدة النظام السياسي وضعف استقراره، حيث بني النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، على المحاصصة الطائفية والقومية والتوازنات السياسية، والتي جعلت التعيينات ومن ثم اختيار الشخصيات التي تتسلم وزارة الخارجية، تستند الى اسس حزبية وولاءات غير مهنية، مما انعكس في صعود شخصيات غير محترفة للعمل الدبلوماسي.^٣

١ رقولي كريم . وغليسي أحلام ، دور المتغيرات الإقليمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي: دراسة حالة إيران وسوريا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٣٤٨.

٢ د. عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة والذي عقد بعنوان: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بغداد ٢٠١١، ص ٢١.

٣ حسن السعيد، العراق.. شبهات حول تعيين ابناء المسؤولين بالسفارات، العربية نت ، منشور بتاريخ ٢٧/١/٢٠١٩، شوهذ بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٤ على الرابط : <https://www.alarabiya.net>

- ٢- عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للقضايا الدولية والاقليمية، نتيجة الانقسام السياسي والتقاطعات الحزبية، وهذا ينعكس بلا شك على عدم القدرة على تحديد الاولويات في السياسة الخارجية، وبالتالي عدم قدرة العراق على تحقيق مصالحه على الساحة الدولية.^١
 - ٣- استمرار العمل بقوانين المرحلة الانتقالية، وفي مقدمتها قانون اجتثاث البعث، والذي تم بموجبه عزل الكثير من الشخصيات الدبلوماسية المهنية، بدعوى ولاءهم للنظام السياسي السابق.^٢
 - ٤- قوة الضغوط الدولية والتدخلات الاقليمية، فهناك تدخلات واضحة من قوى اقليمية مؤثرة في القرار الخارجي العراقي، وفي مقدمتها ايران وتركيا وبعض دول الخليج، كما ان النفوذ الذي تملكه الادارة الامريكية، جعل من تبني سياسة عراقية مستقلة او متوازنة صعبة ومعقدة.^٣
 - ٥- ضعف التمويل والدعم الحكومي لمراكز البحوث، والتي تعد من اهم ادوات صنع السياسة الخارجية، حيث تمد صنّاع القرار بالأراء والافكار والتصورات حول السياسة الاقليمية والدولية المثلى التي يجب انتهاجها، اذ ان كثيرا من مراكز البحوث اصبحت بالإهمال، اما المراكز المهمة فغالبيتها ممولة من شخصيات واحزاب سياسية مؤثرة.^٤
 - ٦- ساهم تطبيق النظام الفيدرالي في العراق، بزيادة معضلة التمثيل الخارجي للعراق، حيث اعطى الدستور العراقي في المادة ١٢١/ رابعاً، صلاحيات للأقاليم والمحافظات بفتح مكاتب تمثيل لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية للعراق، لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية في الخارج، وهذا النص الدستوري اربك العمل الدبلوماسي للعراق، واتاح المجال للأقاليم المشككة - ومنها اقليم كردستان- او التي ستشكل لاحقا، بحق فتح مكاتب للتمثيل الخارجي.^٥
 - ٧- اعطى نظام المحاصصة الحزبية والقومية، الفرصة للحزبين الكرديين الديمقراطيين الكردستاني والاتحاد الوطني، للسيطرة على وزارة الخارجية ومنذ عام ٢٠٠٣، وتوظيفها لبناء علاقات عامة، والترجيح لتجربة اقليم كردستان في المحافل الاقليمية والدولية.
- ثانياً: مرتكزات السياسة الخارجية لإقليم كردستان : تسعى سياسة إقليم كردستان الخارجية منذ تغيير النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على علاقات إيجابية مع دول الجوار والدول الكبرى، وتعزيز استقلال الاقليم السياسي والاقتصادي. والملاحظ على سياسة الاقليم الخارجية بعد عام ٢٠٠٣، انها بنيت على مرتكزات ثلاث:

١ سيف حمزة لفته، متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٢، السنة الحادية عشرة، بغداد صيف ٢٠٢٢، ص

٢ سامي الزبيدي، المحاصصة والاجتثاث والسلاح المنفلت ثالث العملية السياسية في العراق، صحيفة الزمان، طبعة العراق، في ٤/٢/٢٠٢٥.

٣ يوسف محمد شكري، خيارات السياسة الخارجية للعراق نحو اعادة دوره الإقليمي في ظل تحديات البيئة الداخلية والخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية / قسم العلاقات الدولية، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا ٢٠٢٣، ص ٦١.

٤ د. ياسين العيثاوي و د. صلاح الفتلاوي، استراتيجيات تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (ندوة)، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، في ٤ تموز/ يوليو، ٢٠٢٢.

٥ د. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ٢٠٠٨، ص ٥٥.

اولا- المرتكز السياسي: حيث حرصت حكومة اقليم كردستان على ابراز دور الاقليم كلاعب سياسي اساسي في تفاعلات منطقة الشرق الاوسط الجديد، منذ حصول الانفصال عن العراق بعد حرب الخليج الثانية وانسحاب العراق من الكويت وهزيمة الجيش العراقي عام ١٩٩١. وساهم الدعم الامريكي والغربي للحزبين الكورديين، في زيادة استقلالية الاقليم الكوردي، بهدف اضعاف نظام الرئيس السابق صدام حسين، حيث تم حظر الطيران العراقي من التحليق فوق الاقليم الكوردي، بموجب قرار الامم المتحدة رقم ٦٨٨ في نيسان ابريل ١٩٩١، ومنعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، قوات الجيش العراقي من دخول الاقليم، وساهمت في تثبيت حدود الاقليم ضمن العراق، ودعم القيادات الكوردية سياسيا واقتصاديا، وعجلت في تشكيل اول حكومة كوردية منتخبة في الاقليم.^١ ومنعت اي تصدع في وحدة الموقف الكوردي، واستقبلت الادارة الامريكية، السياسيين الكورد من الحزبين الكورديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني في واشنطن، وعملت على ازالة الخلافات بينهما بعد الحرب الاهلية الكوردية ١٩٩٥-١٩٩٨،^٢ وتمكنت قيادات الحزبين الكورديين من استثمار تلك العلاقات المتميزة مع القوى الدولية الكبرى، في تعزيز الحضور الدولي الكوردي، عبر اقامة المهرجانات الثقافية التي تعرف العالم بالقومية الكوردية، وافتتاح الممثلات الدبلوماسية التي تخدم الاهداف القومية للشعب الكوردي.^٣ واستطاعت حكومة الاقليم توظيف الوسائل الاعلامية وشبكة العلاقات العامة، لتسويق المظلومية الكوردية الى العالم الغربي، وازهار الكورد كضحايا لسياسات الحكومات العراقية، ولاسيما حكومة صدام حسين، والتي عملت على طمس هوية الشعب الكوردي، عبر سياسات التهجير والحصار الاقتصادي.^٤ وبعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بات الكورد رقما صعبا في معادلة السياسة العراقية، بعد ان شكلوا بيضة القبان في تشكيل الحكومات العراقية، وعوّلت الادارة الامريكية كثيرا على حلفاءها الكورد، لتشكيل تحالف سياسي شيوعي كوردي، يحقق الاستدامة في مصالح الولايات المتحدة، ويمنع اي تقارب كوردي مع المحيط العربي السني، كجزء من العقاب والتهميش الامريكي للسنة، بسبب مواقفهم المتصلبة، وقيادتهم لحركة المقاومة المسلحة ضد الوجود الامريكي في البلاد.^٥ ومع تسلم جلال الطالباني رئاسة العراق وبالكاريزما والعلاقات الدولية الواسعة التي يتمتع بها، وتسلم هوشيار زيباري وزارة الخارجية بتجربته الطويلة في التواصل مع القادة الأوروبيين، نمت العلاقات الخارجية الكوردية إلى مستويات غير مسبوقة. لكن تلك العلاقات ظلت تعاني من عقدة الحزبية المتأصلة في المنهج السياسي الكوردي، بمعنى أنّها بقيت في جوهرها علاقات مبنية على بنى ومصالح حزبية وشخصية لرؤساء الاحزاب الكوردية،^٦ وليس على أساس مؤسساتي ينطلق من الوجود الدستوري والمصالح القومية للكيان الكوردي في

١ Cook, Steven A, Imperfect Allies and Non-State Actors: Lessons from the 1991 No-Fly Zone in Iraq. Washington, DC: Brookings Institution, September 15, 2021.

٢ Sardar Aziz, The US- Iraqi Kurdistan Relationship: In Pursuit of partnership, Emirates Policy Center, 10 Apr 2023, p.5

٣ Herish Khali Mohammed / Francis Owtram, Paradiplomacy of Regional Governments in International Relations: The Foreign Relations of the Kurdistan Regional Government (2003 – 2010), soran university, university of Exeter, Iran and the Caucasus, 2014 , p: 68 .

٤ د. دهام محمد العزاوي، كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية، مركز الرافدين للحوار، النجف، ٢٠٢٣، ص ١٠٩.

٥ مايكل شورترز، حرب بلانهاية: سياق حرب العراق، مركز الرافدين للحوار، ترجمة نصر محمد علي وسحر جعفر، بيروت ٢٠١٩، ص ١٠٨.

٦ سامان نوح، السياسة الخارجية الكوردية: بين المصالح الحزبية وتمثيل كيان الاقليم الدستوري، مجلة الرواق، العدد ٤، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، ص ١١٧.

العراق. ورغم ذلك تمكنت حكومة الاقليم منذ عام ٢٠٠٥، من زيادة حضورها الدولي واستثمار علاقاتها الخارجية وبالتحديد مع الولايات المتحدة، لحل الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية التي برزت مع الحكومة الاتحادية في بغداد، ولاسيما مشكلة المناطق المتنازع عليها، وقضية تصدير النفط من حقول كردستان الى الخارج، وموضوع بقاء القوات الكردية (البيشمركة)، وحل مسالة تمويل رواتب موظفي الاقليم، حيث تصر حكومة بغداد على ضرورة قيام حكومة الاقليم، بتقديم ارقام حقيقية عن اعداد الموظفين، وتوطين رواتبهم في المصارف الحكومية. ولعل البغ مثال لنجاح العلاقات الخارجية لحكومة الاقليم، هو تواصلها المتميز مع اطراف حكومية وبرلمانية امريكية للضغط على الادارة الامريكية، بهدف عرقلة زيارة رئيس وزراء العراق محمد شياع السوداني الى واشنطن في نيسان/ابريل ٢٠٢٤، والضغط عليه للتوقيع على اطلاق المستحقات المالية للاقليم، حيث قدمت حكومة الاقليم رسالة الى مجموعة من اعضاء الكونغرس شرحوا فيها معاناة الشعب الكوردي من انقطاع مرتبات الموظفين وتأخر صرف المستحقات المالية للشركات الاجنبية والامريكية العاملة في قطاعات الطاقة والبنية التحتية. وطالبو حكومة الولايات المتحدة بالتدخل للضغط على الحكومة العراقية، لاعادة ضخ الاموال لحل الازمة الاقتصادية التي تعانيها حكومة الاقليم والموظفون الحكوميون. وقبل زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الى واشنطن ولقاءه الرئيس بايدن، قام السيناتور توم كوتون وسبعة مشرعين آخرين بتقديم رسالة إلى إدارة بايدن، عبّروا فيها عن قلقهم العميق إزاء استضافة رئيس الوزراء العراقي في البيت الأبيض، ورفض الاجتماع مع الشريك المهم للولايات المتحدة رئيس وزراء كردستان مسرور بارزاني، الذي يستضيف أكبر عدد من القوات الأميركية في المنطقة^١.

وبرر الموقعون على الرسالة إنّ (الحكومة العراقية تعمل بنشاط مع طهران ضد حلفائنا الأكراد، بما في ذلك قطع الأموال الحكومية عنهم وإغلاق خط الأنابيب بين العراق وتركيا الذي يمثل مصدرا لمعظم موارد اقتصاد كردستان)^٢. وبالفعل فقد نجحت الدبلوماسية الكوردية في اجبار رئيس وزراء العراق على اطلاق المخصصات المالية للاقليم، كشرط لزيارة واشنطن، حيث أعلنت وزارة المالية العراقية وقبل عشرة أيام من زيارة السوداني لواشنطن، ، إطلاق تمويلات رواتب إقليم كردستان لشهر مارس ٢٠٢٤^٣. ولأشك ان هذه الحادثة تعبر عن اشكالية دبلوماسية عميقة، اذ اصبح الاقليم يمارس علاقات خارجية مؤثرة لم يعد بإمكان حكومة بغداد تعطيلها.

لقد دخل اقليم كردستان بعد ثورات الربيع العربي، كفاعل رئيس في تفاعلات منطقة الشرق الاوسط السياسية والاقتصادية، ولاسيما بعد قيام حكومة الاقليم بتصدير النفط عبر ميناء جبهان التركي، اذ بات الاقليم لاعبا رئيسا في سوق النفط العالمي، وتمكنت حكومة الاقليم من بناء علاقات سياسية وشراكات اقتصادية مع دول الخليج وتركيا وايران، واخذ رئيس الاقليم ورئيس الوزراء يستقبل في تلك الدول وفي المنتديات الاقتصادية والامنمية العالمية في دافوس وبرلين ودبي، استقبال الرؤساء، ولايمكن لرئيس دولة او مسؤول دولي كبير يزور العراق، الا ويضع في برنامجه زيارة اقليم كردستان، واللقاء برئيسه ومسؤوليه. لقد باتت

16-Tom cotton, Cotton, Colleagues to Biden: Hosting Iraqi Prime Minister is Inappropriate, Undermines Israel, website to senator tom cotton, in March 28 2024, by : <https://www.cotton.senate.gov/>

17- Ibid.

٣ السوداني: نعمل لحل جميع المشاكل العالقة مع إقليم كردستان، موقع قناة الحرة عراق، نشر بتاريخ ١٧ نيسان ابريل ٢٠٢٤، شوهده بتاريخ ١٩/٢٠٢٥، على الرابط: <https://www.alhurra.com/>

السياسة الخارجية العراقية ذات راسين احدهما في بغداد والآخر في اربيل، ولاشك ان هذا عرف سياسي او دبلوماسي جديد يخلق اشكالية في قواعد التمثيل الدبلوماسي الدولي، وللنظم والقواعد الدستورية التي تقترض وحدة التمثيل الخارجي.

ثانيا- المركز الامني: بقي تعزيز العلاقات الامنية وتكثيف الجهود الاستخبارية لملاحقة عناصر المنظمات المتطرفة، من اهم ادوات الولايات المتحدة والدول الغربية لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الاوسط، وعليه، كان تقديم الدعم لحكومة اقليم كردستان وتعزيز جهودها في مكافحة الارهاب واعتبارها شريكا اساسيا في الحملة الدولية لمكافحة داعش، من اهم دوافع الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار الامني والسياسي في الاقليم عبر دعم قواته المسلحة وتدريب اجهزته الامنية والاستخبارية.^١ وقد شكل التدخل الروسي -الايروبي، في سوريا بعد ثورة عام ٢٠١١، والحملة الدولية لمكافحة ارهاب داعش في العراق ٢٠١٤-٢٠١٧، فرصة مهمة للولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لتكثيف تعاونها الامني مع اقليم كردستان.^٢ ورغم ان الولايات المتحدة قدمت كل اشكال الدعم العسكري والاستخباري لاجهزة الامن العراقية، الا انها في ذات الوقت دعمت قوات البيشمركة الكوردية ودربتهم وجهزتهم بأسلحة حديثة، وتعاونت معهم امنيا واستخباريا، لتقديم معلومات وافية عن تحركات عناصر تنظيم داعش الارهابي، وبقيّة المنظمات الارهابية التي تحارب الوجود الاميركي في العراق والمنطقة. ووجدت الادارة الاميركية (إن زيادة المساعدات الأمنية الأميركية للأكراد أمر ضروري، باعتبارها تحوطاً ضد الصعوبات التي يفرضها التعاون الأمني الأميركي مع قوات الأمن الاتحادية العراقية المنهارة والخاضعة لنفوذ إيران)^٣. واستثمرت الولايات المتحدة حاجة الاقليم الكوردي للحماية مما تعتبره تهديدات ايرانية مباشرة لأمن الاقليم في بناء اكبر قاعدة عسكرية اميركية في شمالي العراق في منطقة حير، خصصت مهمتها لتعزيز عمليات الرصد والاستطلاع ضد اعداء الولايات المتحدة في المنطقة وفي مقدمتهم روسيا وايران^٤. وتحرص الادارة الاميركية في كل لقاءاتها مع المسؤولين الكورد على تأكيد استمرار دعمها لإقليم كردستان كحليف استراتيجي داعم للمصالح الاميركية في المنطقة، وقد اثبتت صفقة الاسلحة الاميركية للبيشمركة الكوردية في عام ٢٠٢٤، والتي وصلت قيمتها الى ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار اميركي، والتي تضمنت مدافع وبنادق رشاشة وعجلات همفي، حجم التمويل الاميركي على تعزيز علاقاتها الامنية مع الاقليم والبيشمركة، كحلفاء مستقبليين في المنطقة^٥

ثالثا- البعد الاقتصادي: لعل من اهم المميزات التي استطاعت الحكومة الكوردية توفيرها لتنمية الاقليم اقتصاديا، هي تمكنها من توفير بيئة سياسية وامنية جاذبة للاستثمار، فضلا عن نجاحها في تحديد الاولويات التنموية للإقليم وفي مقدمتها تطوير قطاع النفط والغاز والسياحة. وبفضل التخطيط الممنهج تمكنت حكومة الاقليم من تطوير علاقات اقتصادية دولية راسخة، وجذب

1 Michael Knights, Last Man Standing: U.S. Security Cooperation and Kurdistan's Peshmerga. Washington Institute, July 24, 2014 . In march 23, 2025, by: <https://www.washingtoninstitute.org>

٢ سفين جلال فتح الله، بيشرو صمد توفيق، البعد الجيوبولتيكي لمقومات السياسة الخارجية لإقليم كردستان العراق، مجلة جامعة كرميان، المجلد ٤، العدد ٤، السليمانية، ٢٠١٧، ص ١٦٢.

19- Michael Knights , Last Man Standing: U.S. Security Cooperation and Kurdistan's Peshmerga, Washington institute, Jul 24, 2014, by: <https://www.washingtoninstitute.org/>

٤ - القوات الأميركية في الشرق الأوسط.. قواعد وجنود لحماية مصالح واشنطن، موقع الجزيرة نت ، بتاريخ ٢٦-٢-٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.aljazeera.net>

21- Aaron Mehta, State OKs Humvees, howitzers for Iraqi peshmerga in ISIS fight, defense news, in April 19 2017, In November 18 2025, by : <https://www.defensenews.com>

رؤوس الاموال الأجنبية إلى كردستان، واقناع الشركات العالمية ان الاقليم بات ينعم ببيئة استثمارية امنة^١. ومنذ عام ٢٠٠٥، تمكنت حكومة الاقليم من مد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع دول الجوار وبالخصوص تركيا، والحصول على دعم الحكومة التركية لبناء مطارين دوليين، واحد في السليمانية واخر في أربيل، بهدف فك قيود الإقليم وربطه بالعالم الخارجي، وتسهيل وصول السياح والمستثمرين الاجانب الى الاقليم^٢. وساهم قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦، بتقديم امتيازات كبيرة للمستثمرين الاجانب مثل ملكية الأراضي والإعفاءات الضريبية وإعادة الأرباح إلى دولهم، وساعد القانون في جذب رؤوس أموال محلية وأجنبية كبيرة لتنمية الاقليم. واليوم يفوق عدد الشركات الأجنبية المسجلة في الإقليم ٣٢ الف شركة منها ٣ الاف و ٣٦٢ شركة اجنبية، تعمل في قطاع النفط والغاز والقطاع المصرفي والفندقة والاعمار والبنى التحتية وغيرها، في مقدمتها الشركات الامريكية والتي تملك حسب غرفة تجارة كردستان، سبعة مشاريع كبرى تصل قيمتها لنصف مليار دولار^٣.

اما في قطاع البنية التحتية فقد دخلت الشركات التركية في اربيل ودهوك، ومثلها الشركات الايرانية في السليمانية، كجزء من لعبة تقاسم النفوذ الاقليمي في كردستان العراق، ولم يغب عن اذهان حكومة الاقليم، تمتين علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الصين، والتي باتت من اكبر الشركاء التجاريين للحكومة الكوردية، حيث دخلت الشركات الصينية في الكثير من مفاصل الحياة الاقتصادية في كردستان. فقد اعلنت مجموعة شركات كيجوباى الصينية، في ابريل نيسان ٢٠٢٣، عن استعدادها استثمار مبلغ ١٠ مليارات دولار في عدد من القطاعات بإقليم كردستان. كما وقعت حكومة الاقليم اتفاقات شراكة مع شركات صينية لبناء خمسة سدود مائية في مختلف مناطق الاقليم، لتنمية القطاع الزراعي والثروة الحيوانية^٤. ، وتأتي سياسة حكومة الاقليم في مد علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الشركات العالمية، كجزء من استراتيجية ثابتة لتحقيق الامن الاقتصادي للإقليم، وتقليل اعتماده على الحكومة الاتحادية واشتراطاتها، والتي يعتقد القادة الكورد انها تنتقص من حقوقهم القومية.

ثالثا: اوجه التعارض في سياسة العراق الخارجية مع سياسة اقليم كردستان:

منذ حصول التغيير السياسي وسقوط نظام البعث في العراق عام ٢٠٠٣، وصعود قوة اقليم كردستان في الواقع السياسي العراقي، اخذت تظهر العديد من التعارضات بين توجهات الاقليم الخارجية، وبين توجهات السياسة الخارجية للعراق، سواء على صعيد العلاقات الخارجية والاتفاقيات الدولية التي تعقدها الحكومة الاتحادية، ام على صعيد الهوية الوطنية العراقية، والتي سعت حكومة الاقليم الى ابراز هويتها القومية، بدلا من الهوية العراقية، واشعار القوى الخارجية بالظلم الذي لحق بالقومية الكوردية، جراء ما تعتقده الحاقا قسريا بالعراق الحديث عام ١٩٢١. وعموما ، يمكن اجمال بعض اوجه التعارض بين السياستين الاتحادية والكوردية وعلى النحو الاتي :

22- Consulate general of the Czech Republic in Erbil, Doing Business in Iraqi Kurdistan, seen in October 19, 2024 by : <https://mzv.gov.cz>

2 - Soner Cagaptay, Christina Bache Fidan, Ege Cansu Sacikara, Turkey and the KRG: An Undeclared Economic Commonwealth, the Washington institute for near east policy in Mar 16, 2015, by: <https://www.washingtoninstitute.org>.

٣ قناة كردستان ٢٤، أكثر من ٣٢ ألف شركة مسجلة في كردستان، منشور بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٢٤، شوهذ بتاريخ ١٧/٢/٢٠٢٥، على الرابط التالي : <https://www.kurdistan24.net>

٤ د. دهام محمد العزاوي، المكانة الاستراتيجية لإقليم كردستان في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ : المصالح والتحديات، مركز تريند للبحوث والاستشارات، ايار/مايو ٢٠٢٣، ص ٤٥.

أولاً- العلاقات الخارجية: تعتقد الحكومة العراقية، ان التعامل الدبلوماسي مع الدول الأجنبية وبناء سياسة خارجية فاعلة وهادفة ومؤثرة، يجب ان يكون وفق ما ترسمه وتحدهه الحكومة العراقية، ووفق ما جاء في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، والذي نص في المادة (١١٠) ان رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها

وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية، هي من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية.^١ ووفق ذلك لا يسمح لإقليم كردستان ببناء علاقات تتقاطع مع السياسة الخارجية للبلاد، حتى في ظل وجود ممثلات الإقليم في الخارج^٢ وعلى حكومة الإقليم أن ترجع إلى الحكومة الاتحادية في كل ما يتعلق برسم السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي وتوقيع الاتفاقيات الدولية. وترى الحكومة العراقية، ان حكومة اقليم كردستان، ممثلة بشكل منصف في التمثيل الخارجي للعراق، عبر وزراء الخارجية والوكلاء ذوو الاصول الكوردية، وعبر السفراء والملحقين والمستشارين في السلك الدبلوماسي العراقي، وهؤلاء يساهمون بشكل فاعل في رسم السياسة الخارجية للعراق، فلماذا تسعى حكومة الاقليم الى اقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مستقلة مع الدول الاخرى؟^٣ لقد دخل الاقليم في علاقات تفاوض وتوقيع اتفاقيات شراكة مع تركيا وايران والدول الغربية والولايات المتحدة، في مجال النفط والتجارة والامن وتسليح البيشمركة عسكريا، وبما يخالف المادة التاسعة من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، والتي تنص على حصر السلاح بيد الدولة وعدم تشكيل اجهزة عسكرية او فصائل مسلحة خارج اطار الدولة. مقابل ذلك يرى الكثير من السياسيين والباحثين الكورد ان لدى حكومة الاقليم عدة اسباب اقتصادية وثقافية بل وسياسية لتبني دبلوماسية خارجية خاصة بالاقليم، فحكومة الإقليم ترى أن الدستور العراقي قائم على أساس الشراكة بين العرب والكورد، وأن الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، قائمة على اتحاد اختياري بين الطرفين، وأن عدم تطبيق العديد من الأسس من قبل حكومة بغداد والتجاوز على مبدأ الشراكة، وفي ظل غياب مجلس الاتحاد، يدفع الكورد للمضي في بناء علاقات، وضمن أطر محدودة لضمان مصالح سكان الإقليم. ويؤكد القادة الكورد بشكل متكرر، التزام حكومة الإقليم بسياسة العراق الخارجية، باعتبار الاقليم جزءا من العراق الاتحادي، لكن من حقهم المشاركة في تشكيل وتنفيذ هذه السياسة الخارجية سواء عبر مواطني الإقليم الممثلين في وزارة الخارجية الاتحادية وسفارات العراق حول العالم، أو عبر ممثلي الإقليم في الحكومة الاتحادية.^٤ ويرون في ذات الوقت أن الدستور العراقي يمنح الحق لإقليم كردستان أن يكون له ممثلين في الخارج، يعززون علاقاته ومصالحه. ووفقا ل ازيد بروراي نائب رئيس الوزراء السابق في حكومة اقليم كردستان، فان صياغة السياسة الخارجية هي حق حصري للدولة الاتحادية، الا ان الفقرة الرابعة من المادة ١٢١ من الدستور العراقي، اتاحت للأقليم والمحافظات تأسيس مكاتب وممثلات في السفارات العراقية لمتابعة شؤونها الثقافية والاجتماعية، وان هذا لايعد خرقا للسيادة العراقية، وبالتالي فان اقامة الاقليم علاقات دولية اعتمد على الشخصية القانونية للاقليم ، وان الاقليم امتلك الشخصية القانونية بطريقتين: الاولى من خلال الاطار القانوني الذي اقره الدستور

١ - انظر الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، المادة ١١٠.

٢ سامان نوح، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

3- Hamzeh Hadad, "Iraq's Foreign Policy Lacks Domestic Consensus." LSE Middle East Centre Blog, October 7, 2021 . In February 28, 2025. by: <https://blogs.lse.ac.uk>

٤ سامان نوح، المصدر نفسه، ص ١٢٤.

العراقي، والثانية من خلال الكفاءة التي يمتلكها الإقليم في إدارة السياسات.^١ واعتبر طالب رشيد يدغار مدير عام في ديوان رئاسة إقليم كردستان، ان ممارسة الإقليم لعلاقات دولية هو حق مكتسب منذ ان اقر الدستور العراقي الحق في الفيدرالية الكردية في المادة ١١٧. اذن لا توجد هناك مشكلة في ان يقوم إقليم كردستان بفتح مكاتب تمثيل خارجي حاله حال الكثير من الاقاليم في الدول الفيدرالية، وبالتالي من حق الإقليم ان ينشأ ممثلات في الدول الخارجية ويبرم اتفاقيات دولية ويشترك في المؤتمرات الدولية ويبعث وفود تجارية ويساهم في مشاريع او معارض دولية مشتركة.^٢

ثانياً- الخلاف على تصدير النفط: اقر الدستور العراقي في المادة ١١١، ان النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات، وعليه، ترى الحكومة الاتحادية، أن السيطرة على الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، يجب أن تكون من اختصاص الحكومة الاتحادية وفقاً للمادة ١١٢ من الدستور، والتي تنص على ان تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد.^٣ وقد دعا الدستور في ذات المادة الى تنظيم عملية التصدير للنفط بالاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات. وتتهم الحكومة الاتحادية حكومة إقليم كردستان، بعقد اتفاقيات شراكة لتصدير النفط الى خارج العراق، وجلب شركات عالمية للتقيب عن النفط وإبرام عقود مشاركة في الإنتاج معها بدون موافقة الحكومة العراقية، وبناء خط انابيب خاص بتصدير نفط الإقليم الى ميناء جيهان التركي، عبر ترتيب اتفاقية طويلة الأمد مع تركيا، والتنسيق مع دول غربية لاستيراد النفط من الإقليم، وهو ما خلق توتراً وازمة سياسية واقتصادية عميقة بين الجانبين^٤، اذ عمدت الحكومة العراقية بعد مدة قصيرة إلى مقاضاة الحكومة التركية في محكمة التحكيم الدولية على خلفية سماحها بتدفق النفط الكردي دون موافقة بغداد. وتمكنت حكومة بغداد بعد سنوات من كسب القضية في اذار/ مارس عام ٢٠٢٣، وحملت حكومة انقرة تعويضات مالية كبيرة، مع ايقاف تصدير النفط من إقليم كردستان، مما انعكس بشكل كبير في تراجع الواقع الاقتصادي والمعيشي في الإقليم.^٥ وترى الحكومة الاتحادية أن صلاحيات تطوير الحقول النفطية، وعمليات التسويق والتصدير يجب ان تظل محصورة بيد وزارة النفط الاتحادية، استنادا الى القوانين النافذة بموجب المادة ١١٢ من الدستور العراقي، وبالتالي ليس للإقليم حق التصرف بالنفط وبيعه، طالما أن الثروة النفطية هي ثروة اتحادية تخص الشعب العراقي بأسره.^٦

من جهتها، تؤكد حكومة الإقليم أن إدارة النفط المستخرج من أراضيها والتصرف بعائداته تمثل صلاحية أساسية من صلاحياتها الدستورية. وتفهم حكومة الإقليم مبدأ التشاور مع الحكومة الاتحادية في هذا المجال على أنه يقتصر على الاستماع إلى رأي

1 - Hamzeh Hadad, op.cit.

2 - Herish Khali Mohammed / Francis Owtram, Op.cit, pp. 69-74.

3 -Hamdi Sanjari, "Iraq's Federal Oil and Gas Law Falls Between Constitutional Texts and Political Disputes." The Arab Weekly, May 29, 2025. In February 28,2025. By: <https://theArabweekly.com>

4 - Fawzi al-Zubaidi, Obstacles and Options in Baghdad-Erbil Negotiations, Washington Institute, published Mar 25, 2024, seen in February 20, 2025.

٥ بلال وهاب، نقطة التحول في النزاع حول الطاقة بين العراق وحكومة إقليم كردستان، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٣، شوهد بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٢٥، على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/>

٦ د. صدام فيصل المحمدي، إشكاليات إدارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق: دراسة في ظل دستور ٢٠٠٥ النافذ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض رجب ١٤٤١ الموافق لسنة ٢٠٢٠، ص ١٥.

الحكومة الاتحادية بشأن أسلوب إدارة النفط وآليات التصرف به، من دون أن يكون هذا الرأي ملزماً لها. ويستند موقف الإقليم إلى المادة (١١٥) من الدستور النافذ، التي تنص على أن جميع الصلاحيات غير المنصوص عليها ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تُعدّ من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وأنه في حال وجود صلاحيات مشتركة بين الجانبين، تكون الأولوية في حالة التعارض لقوانين الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم^١. وبما أن النفط ليس من الاختصاصات الحصرية المنصوص عليها في المادة ١١٠ فإن إدارة النفط في الإقليم هي من اختصاص سلطات الإقليم بالدرجة الأساس^٢. كما تحتج حكومة الإقليم بنص المادة ١١٢ اولا من الدستور والتي تشير الى: (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية، مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد...)، وبالتالي ترى حكومة الإقليم، ان مضمون هذه الفقرة الدستورية ينصرف الى النفط المستخرج من الحقول الحالية، ولا ينصرف الى الحقول التي بدأت تعمل بعد نفاذ دستور ٢٠٠٥^٣. وترى الاحزاب الكردية ان اعادة اقرار قانون النفط والغاز الذي عطلته القوى السياسية في بغداد عام ٢٠٠٧، كفيل بتهدئة مخاوف الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، اذ سيرسم معالم حل وطني لإدارة الثروة النفطية وحقول الغاز بطريقة تشاركية تحقق الفائدة للطرفين.

ثالثا - السياسة الأمنية:

تؤكد الحكومة الاتحادية ان مسؤولية حماية الامن القومي للعراق وبكل ابعاده، تقع ضمن مسؤوليتها، بما في ذلك اعداد القوات المسلحة، ومحاربة الجماعات الارهابية مثل القاعدة وداعش، وحماية حدود العراق من عمليات التسلل التي تقوم بها تلك الجماعات للإخلال بالأمن القومي، وتعتقد الحكومة العراقية ان البيشمركة الكردية باتت قوة قتالية، لاتخدم متطلبات الامن القومي العراقي، كونها ترتبط بالرؤية الاستراتيجية للحزبين الكرديين، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، وقد تم توظيفها لاحتلال مدينة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها، واستثمار الفراغ الامني الذي خلفه انسحاب الجيش العراقي وسيطرة افراد داعش بعد عام ٢٠١٤، من اجل ضم المزيد من الاراضي العراقية لاقليم كردستان^٤. وان حكومة الإقليم تعتبر المساس بالبيشمركة خط احمر، وترفض دمجها بالقوات المسلحة العراقية، وقد استثمرت حكومة الإقليم ظروف التهديدات الارهابية التي تعرض لها العراق، لبناء علاقات خارجية متينة مع الدول الكبرى، لتعزيز منظومة امنية خاصة بالإقليم وبعيدا عن الامن القومي العراقي، حيث وفر التحالف الدولي الذي تشكل لمحاربة ارباب داعش في العراق ٢٠١٤-٢٠١٧، الفرصة امام حكومة الإقليم للحصول على دعم فني وامني وعسكري من الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى، لتطوير وتحديث القدرات القتالية لقوات البيشمركة، مما ساهم في تقوية النزعات الانفصالية لاقليم كردستان، والذي بلغ قمته في استفتاء تقرير المصير الذي اجرته

١ انظر نص المادة ١١٥ من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

٢ بلال وهاب، مصدر سبق ذكره.

٣ د. صدام فيصل المحمدي، المصدر السابق، ص ١٦.

4 Sardar Aziz, "The US-Iraqi Kurdistan Relationship: In Pursuit of Partnership." Emirates Policy Center, April 10, 2023. In April 25, 2025. By: <https://epc.ae>

حكومة الاقليم في ٢٥ ايلول سبتمبر ٢٠١٧، والذي سعت من خلاله للانفصال عن العراق^١ اما حكومة كردستان، فترى ان الاقليم محاط بتحديات امنية وسياسية قد تعصف باستقراره في اي لحظة، وبالتالي لابد من تبني استراتيجية امنية توفر الحماية والاستقرار للاقليم، بوجه التحديات الامنية التي خلقتها ظروف ارهاب داعش ووجود الحركات المسلحة مثل حزب العمال الكردستاني التركي، فضلا عن التهديدات العسكرية التي تطلقها بعض فصائل الحشد الشعبي الشيعي المدعومة ايرانيا، ضد الاقليم لاجهاض استقراره وتجربته الديمقراطية، وعليه كان لزاما من تبني علاقات دولية تدعم تعزيز القوة العسكرية للبيشمركة الكردية، تسليحا وتدريبيا وتجهيزا من الناحية الفنية والقتالية.^٢ وقد افلحت حكومة الاقليم في جلب الكثير من المساعدات العسكرية التي عززت من قدرات البيشمركة الكردية، فضلا عن جذب برامج دولية لتدريب اجهزة الاستخبارات والشرطة المحلية الكردية، بهدف تعزيز الامن وفرض سيطرة القانون. وقد شكلت الدفعة الاخيرة من المساعدات العسكرية الامريكية لقوات البيشمركة والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، في اب/ اغسطس ٢٠٢٤، مدخلا لتبادل الاتهامات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، حول عدم الاتفاق على رؤية امنية مشتركة يتم من خلالها الحفاظ على الامن القومي العراقي بعيدا عن التدخلات الاجنبية المباشرة.^٣

رابعا- الاستقلالية: فالحكومة الاتحادية ترى ان اقليم كردستان هو جزء لا يتجزأ من العراق، وقد ارتضى القادة الكرد الاندماج طواعية بالعراق الجديد بعد عام ٢٠٠٣، والذي بني على اساس اتحادي فيدرالي ديمقراطي، حصل فيه الكورد على حقوقهم القومية والثقافية، وابتوا جزءا من العملية السياسية، بل ركنها الاساسي، اذ لا يمكن تشكيل حكومة عراقية، الا بالتوافق مع الاحزاب الكردية، والتي في غالب الاحيان تفرض شروطها السياسية والاقتصادية على الاحزاب الشيعية في بغداد، وعليه، فان الحكومات العراقية التي تشكلت بعد ٢٠٠٣، تشكل على حكومة الاقليم، اصرارها الدائم للانفصال عن العراق، وتستخدم علاقاتها الدولية للترويج لهذا الطموح، عبر اظهار المظلومية الكردية، واظهار القومية العربية بمظهر العنصرية وغصب حقوق الاخرين، علما ان عملية محاولات الانفصال عن العراق، لا تحظى بتأييد كامل من قبل الشعب الكوردي، وان الاستفتاء الذي حصل في عام ٢٠١٧، حول تقرير المصير كان ذو بعد سياسي يتعلق برغبة بعض الاحزاب الكردية باستعادة شعبيتها المتدهورة جراء نقص الخدمات وانقطاع المرتبات. كما ان الاستفتاء لم يحظى بموافقة دولية، فقد عارضته الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وتركيا وايران ودول الخليج، كونه يخل بوحدة العراق الوطنية، ويتيح المجال لمكونات عراقية اخرى بالمطالبة بالانفصال، مما يتسبب بتفجير الواقع السياسي والاثني في دول المنطقة ويدفع لحروب مستقبلية ليس لها حدود.^٤

مقابل ذلك تعتقد حكومة اقليم كردستان ان الكرد يشكلون هوية قومية ومجموعة ثقافية تستحق تقرير المصير، حالها حال الامم الاخرى، كما حدث في استفتاء ٢٠١٧، فالكورد وقع عليهم حيف تاريخي ومنعوا من تحقيق حلمهم القومي، بدولة مستقلة حالهم

1 - Crispin Smith, "Independent Without Independence: The Iraqi-Kurdish Peshmerga in International Law." Harvard International Law Journal 59 (1): 249–282. <https://journals.law.harvard.edu>. Smith 2018.

2 - , M. J. Bakr , 2021. "The Need for Internal Security Sector Reform in Iraqi Kurdistan." Middle East Institute Policy Paper. <https://www.mei.edu> Bakr 2021.

3 - Fuad Shahbazov, US Supply of Heavy Weapons to the KRG Worries Baghdad, November 1, 2024, In November 18,2025. By: <https://www.stimson.org>

4 - Maher Chmaytelli and Ahmed Rasheed, Iraqi Kurdish leader says 'yes' vote won independence referendum, Reuters, September 27, 2017. In November 18,2025, by: <https://www.reuters.com>

حال الاتراك والعرب والاييرانيين، كما ان اقليم كردستان يتمتع بثروات طبيعية كبيرة تؤهله للاستقلال بدولة، فضلا عن انه ومنذ عام ٢٠٠٣، يتمتع بعلاقات دولية متميزة، وهناك دول كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة والدول الغربية تشجع استقلال الاقليم، وقد دعمته سياسيا واقتصاديا، وتجد فيه حليفا استراتيجيا يقف بوجه الحكومات العراقية المتحالفة مع ايران، وعليه حظي سياسيو الكورد بعلاقات دولية متميزة، وياتوا يمتلكون من المهارات السياسية والقدرات التفاوضية، ما يؤهلهم لبناء دولة، وهم بانتظار اللحظة الدولية المناسبة التي تدعم تطعاتهم القومية.

رابعاً: معالجة إشكالية الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان لقد تم استعراض اوجه التعارض بين السياسة الخارجية للعراق، وسياسة اقليم كردستان، وقد ان الاوان لبدء عملية تنسيق مشترك بين الجانبين، وعلى عدة مستويات، لبناء سياسة خارجية واحدة تعبر عن المصالح القومية العليا للعراق، دون تجاهل مصالح الاقليم الدولية، وهذا يمكن ان يتم من خلال الاليات والاجراءات المشتركة التالية:

اولاً- اتفاقات سياسية جديدة: فقد حان الوقت للبدء بعقد لقاءات واجتماعات تشاورية بين ممثلي الحكومة الاتحادية، وممثلي حكومة الاقليم لضمان انسجام السياسات الخارجية للبلاد. ولاشك ان هذه اللقاءات يمكن أن تسهم في تحديد اولويات السياسة الخارجية للعراق واهدافها وادواتها، مع ضمان مصالح الاقليم الكوردي ضمن اطار المصالح الخارجية العليا للعراق، وقد تكون هذه الاجتماعات ضرورية لإزالة سوء الفهم بين الجانبين، وتخفيف النظرة السلبية التي يحملها الطرفين حول نوايا بعضهما، وعليه، فان العمل على اتفاقات سياسية وفي ظل اجواء من الشفافية والاحترام المتبادل كفيلا، بالوصول الى تحديد أولويات البلد بشكل جماعي مع مراعاة احتياجات كل طرف.

ثانياً- اللجان المشتركة: بهدف تخفيف الازدواج في التمثيل الخارجي، لا بد من تشكيل لجان مشتركة بين وزارة الخارجية الاتحادية وممثلين عن مكتب العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان، لوضع الخطط المستقبلية للمؤتمرات والاجتماعات والمناسبات والنشاطات الدولية، وذلك بغية مشاركة الطرفين بوفود موحدة، تمثل العراق في تلك المناسبات، وفي هذه المناسبة يمكن الاشارة الى بيان رسمي صدر من دائرة العلاقات الخارجية في اقليم كردستان في ٢٣ اب اغسطس ٢٠١٩، اكد ان مسؤول الدائرة سفين دزئي بحث مع وزير خارجية العراق الاسبق محمد علي الحكيم، الخطط المستقبلية للمؤتمرات والاجتماعات والمناسبات والنشاطات الدولية، وذلك بغية مشاركة الطرفين بوفود موحدة، بعدما كان الطرفان يشاركان بوفود ثنائية خلال تلك المناسبات. وأضاف البيان أن الطرفين اتفقا على التقدم في مستوى علاقات إقليم كردستان والحكومة الاتحادية مع المجتمع الدولي في إطار الدستور العراقي، وأنه من الآن فصاعداً ستشارك دائرة العلاقات الخارجية مع وزارة الخارجية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية كوفد رسمي^١. ولاشك ان تلك الخطوة مهمة للغاية لتوحيد ساحة التمثيل الخارجي للعراق، ولكن الواضح ان تلك الخطوة الكردية لم يتم البناء عليها وظلت حبيسة النوايا، ولم تفعل على ارض الواقع.

ثالثاً- المؤسسات الرسمية: لوحظ في كثير من الحالات، ان التنسيق بين السفارات والقنصليات العراقية في الخارج، وممثلات الاقليم يكاد يكون مقطوعا، او غير موجود لاسيما فيما يتعلق باستقبال الوفود الاجنبية ومثلي الشركات الاجنبية، حيث يقوم الاقليم بمنح تأشيرات الدخول للاقليم من المطار، دون اتباع الضوابط الدبلوماسية، ودون اخذ موافقة الحكومة الاتحادية، وهذا

١ سامان نوح، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٦.

يسبب ارباكا في العمل الدبلوماسي العراقي، وعليه، لا بد ان يتم التنسيق في المواقف بين الطرفين لمنع تضرر المصالح القومية للعراق .

رابعا- تطبيق مواد الدستور العراقي: اذ انه واستنادا للدستور العراقي، فان الحكومة الاتحادية هي المعنية بإدارة ملف العلاقات الخارجية للعراق، ومع ذلك يجب ان تراعي الحكومة الاتحادية حقوق الاقليم في المشاركة في وضع بعض السياسات الخارجية المتعلقة به، مثل القضايا التجارية والاقتصادية والثقافية. ويمكن الاشارة الى ان اتفاق الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في ٢٧ ايلول سبتمبر ٢٠٢٥، على استئناف تصدير النفط من حقول الاقليم الى ميناء جيهان التركي، يعد خطوة مهمة باتجاه حل الاشكاليات الدستورية بين الجانبين لصالح تثبيت سيادة الدولة العراقية على سياستها الخارجية، مع مراعاة حقوق الاقليم الاقتصادية والتزاماته الدولية.^١

خامسا- الالتزامات الدولية: ان توقيع الاتفاقيات الدولية وتنفيذ التزامات العراق الخارجية، منوط وفق الدستور العراقي بوزارة الخارجية، ومع ذلك، ينبغي للحكومة العراقية في بعض الحالات مراعاة بعض الالتزامات الدولية أو الاتفاقيات الخاصة التي قام الاقليم بتوقيعها في بعض الجوانب الاقتصادية والتجارية والثقافية، شريطة ان يتم التنسيق المسبق بين الجانبين لضمان أن تعكس السياسة الخارجية مصالح جميع الأطراف في العراق.

سادسا- التعاون العسكري والأمني: لاشك ان بناء السياسة الامنية والعسكرية هي جزء من متطلبات الامن القومي العراقي، ويعتبر امن اقليم كردستان جزءا من الامن القومي العراقي، اذ ان الحفاظ على امن الاقليم، يحقق الاستقرار في العراق، وان اي اتفاقيات عسكرية وامنية تعقدتها حكومة الاقليم، مع الدول الخارجية، لا بد ان تحقق متطلبات الامن القومي العراقي، وان تتم بالتنسيق والتشاور مع الحكومة الاتحادية وموافقتها، مثلما حصل في صفقة الاسلحة الامريكية الاخيرة لقوات البيشمركة في مارس اذار ٢٠٢٤ والتي وافقت عليها حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني. ان ضمان التنسيق مع الحكومة الاتحادية، بشأن الاتفاقيات الخارجية للاقليم، هو الطريقة المثلى لضمان امن الاقليم، وضمان التزام الدول الخارجية بإنفاذ تعهداتها،^٢ اذ انه بدون التنسيق مع الحكومة الاتحادية ستخضع اتفاقيات الاقليم ونقاهماته الخارجية للعبة المصالح وتوازناتها، طالما ان الاقليم لا يزال لا يتمتع بوضع الدولة، وطالما ان بعض الدول ولاسيما الاقليمية لازالت تنظر الى الاقليم على انه ساحة خلفية لتحقيق مصالحها لاغير.

واخيرا يمكن القول أن ازدواجية التمثيل الخارجي بين الحكومة الاتحادية والاقليم، لا بد ان تحل عبر اتفاقات سياسية، يتم من خلالها اعادة تعريف العلاقة بين الطرفين، استنادا للدستور والقوانين العراقية النافذة، مع الاخذ بنظر الاعتبار مصالح الاقليم فيما يتعلق بإدارة واستغلال الحقول المكتشفة وعائداتها، ولاشك ان نجاح او فشل اي اتفاقات مستقبلية بين الطرفين تعتمد على عوامل اساسية، لعل اهمها ضغط الفاعل الدولي اي الولايات المتحدة وحلفاءها على كل من بغداد وأربيل ومدى تماسك الجبهة السياسية الداخلية الكوردية، فضلا عن مدى استعداد الفاعل السياسي الشيعي الحاكم لتقديم تنازلات متنوعة لحكومة إقليم كردستان مقابل الحصول على دعم الاحزاب الكوردية لتشكيل الحكومة العراقية. وبعيدا عن اي نظرة تشاؤمية، فان عدم الاستقرار السياسي الذي

1 -Reuters, "Iraq Resumes Kurdish Oil Exports to Turkey after 2-1/2-Year Halt." September 27,2025. In November 2025. By: <https://www.reuters.com>

٢ مهند سلوم، الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية (تقرير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٣ أغسطس / اب ٢٠١٨، ص ٨.

يحيط بالعراق نتيجة نظام المحاصصة الطائفية والقومية، وتأرجح علاقات الحكومات العراقية بحكومة الاقليم بين متناغم ومتقاطع، وفي ظل عدم وجود دستور للاقليم يحدد ما يحق له فيما يتعلق بالاقتصاد والضرائب والنفط والمناطق المتنازع عليها، فانه من المرجح ان اشكالية التعارض والتنازع بين السياسة الخارجية الاتحادية وسياسة الاقليم ستبقى مستمرة.

الخاتمة

يُظهر تحليل السياسة الخارجية العراقية وإشكالية الدبلوماسية الموازية لإقليم كردستان، ان تعدد مراكز صنع القرار وتداخل الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والاقليم، وضعف مستويات صنع السياسة الخارجية، تعد من اهم نقاط الضعف التي عانى منها النظام السياسي الاتحادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولعل استفحال نظام المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية في الاداء الحكومي، وبروز دور الاحزاب في ادارة ملف العلاقات الخارجية للعراق، اضعف الى حد كبير دور الحكومة الاتحادية في رسم وتنفيذ سياسة خارجية موحدة وفاعلة للعراق، مما فسح المجال امام حكومة اقليم كردستان لبناء شبكة واسعة ومكثفة من العلاقات الاقليمية والدولية، وممارسة ادوار شبه مستقلة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية للإقليم، وعلى نحو اقترب كثيرا من مفهوم الدبلوماسية الموازية. إن اعتماد الاقليم سياسة خارجية فاعلة ونشطة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية الكبرى ومع تركيا وايران وبعض الدول العربية، واستمراره في فتح ممثلات تحقق مصالحه السياسية والاقتصادية والثقافية، قد ساهم في خلق واقع دبلوماسي جديد داخل العراق، يتميز بازدواجية التمثيل وتضارب الأولويات بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية. وهو مالم يؤثر على وحدة القرار العراقي فحسب، انما ترك انعكاساً مباشراً على سيادة العراق الوطنية، وعلى نظرة الدول والمؤسسات الدولية إلى العراق كدولة اتحادية ضعيفة ومفككة في قرارها الخارجي.

ورغم ان قرار المحكمة الاتحادية العليا في شباط/فبراير ٢٠٢٤ حول حصرية التمثيل الخارجي بيد الحكومة الاتحادية، يعد خطوة باتجاه ضبط ازدواجية التمثيل الخارجي للعراق، الا ان التطبيق العملي لهذه القرار ما يزال يواجه تحديات واقعية وسياسية، في ظل استمرار الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، وحاجة الكورد إلى الدعم الخارجي من الناحيتين السياسية والاقتصادية، فضلا عن ان اعتماد الحكومة الاتحادية على أدوات الضغط القانوني ضد حكومة الاقليم، قد عطل التوصل الى حلول توافقية لمعالجة إشكالية الدبلوماسية الموازية للإقليم. من هنا بات التوافق السياسي والاصلاح المؤسسي، والتفاوض المباشر بين ممثلي الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، ضرورة وطنية لاعادة تعريف العلاقة بين المركز والإقليم في مجال السياسة الخارجية، وتحديد المسارات السياسية والقانونية التي تحفظ التمثيل الموحد للعراق من جهة، وتضمن الحقوق الدستورية لاقليم كردستان من جهة أخرى.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

- ١- ان استفحال الانقسام السياسي، وشيوع نظام المحاصصة في العمل الحكومي، وتعدد مراكز صنع القرار، يعد من الاسباب الرئيسية لغياب التمثيل الخارجي الموحد للعراق بعد عام ٢٠٠٣.
- ٢- ساهم غموض بعض فقرات الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في تحديد صلاحيات الأقاليم، خصوصاً المادة ١٢١/ رابعاً، في خلق تباين واضح في فهم الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، حول حدود التمثيل الخارجي.
- ٣- لعب الدعم الدولي للإقليم الكوردي، ولاسيما الأميركي والغربي، دوراً في قيام الكورد بدور دبلوماسي نشط، مكنهم من دعم مطالبهم السياسية والاقتصادية في مواجهة الحكومة الاتحادية.

٤- افقدت قرارات المحكمة الاتحادية بخصوص حصريّة التمثيل الخارجي، الى اليات واضحة لتنفيذها، ما يؤكد الحاجة الى تفعيل استراتيجية التوافقات او التفاهات السياسية بين الكتل والاحزاب السياسية، لاحداث اثر لقرارات المحكمة الاتحادية على ارض الواقع.

٥- لعبت المصالح السياسية والاعتبارات الاقتصادية والضرورات الأمنية، دوراً فاعلاً في تعزيز الحضور الدولي للاقليم، فتشبيت حضور الاقليم على الصعيد الخارجي، وتكثيف استثمارات النفط والطاقة في الاقليم، والتعاون من اجل مكافحة الارهاب، شكّل اهم ثوابت الدبلوماسية الكوردية.

٦- مما لا شك فيه ان استمرار ازدواجية التمثيل الدبلوماسي سيضرب بقدرة الحكومة الاتحادية في الدفاع عن مصالح العراق الدولية، ويؤدي إلى تشتت الجهد الدبلوماسي بين مصالح اتحادية ومصالح حزبية أو إقليمية، كما ان استمرار الازدواجية، ستركب عمل المؤسسات والشركات الدولية العاملة في العراق والاقليم، ويسبب حرجاً للدول الاقليمية والدولية حينما تتعامل مع طرفين في دولة واحدة.

٧- شكل الاتفاق الذي أبرمته حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وبرعاية امريكية، مع حكومة إقليم كردستان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ بشأن استئناف تصدير نفط الإقليم عبر ميناء جيهان التركي، خطوة مهمة لتسوية الخلافات الدستورية بين الطرفين. وفي الوقت الذي يعكس هذا الاتفاق توجهاً عملياً نحو توحيد السياسة الخارجية للعراق، وإعادة ضبط آليات إدارة الملف النفطي. فانه يشكل الية قانونية مهمة لتحقيق التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية من جهة، وحماية الحقوق الاقتصادية والالتزامات الدولية للإقليم وبما يحقق استقراراً أكبر في العلاقة بين الجانبين.

ومن المهم، ان تسعى الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، الى تشبيت الاتفاق النفطي، وضمان استدامته، عبر انشاء اليات مراقبة ومتابعة للانتاج والتصدير والايادات، وبما يضمن الشفافية والثقة المتبادلة، ويمنع عودة الخلافات بين الطرفين. ولعل اهم اسباب استدامة الاتفاق، هو ابعاده عن الخلافات السياسية، واعتباره قضية اقتصادية تتعلق بمصالح العراق واستدامة التدفقات المالية للموازنة العامة التي تعاني عجزاً بيتياً، فضلاً عن اعتباره منطلقاً يمكن التأسيس عليه لحل الاشكاليات السياسية الاخرى المتعلقة بالموازنة، البيشمركة، المناطق المتنازع عليها، وبما يحقق السلام المستدام في العراق.

المصادر:

أولاً: الوثائق الرسمية

- الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب:

- د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران، عمان، ٢٠١١.
- د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، ١٩٩١.
- د. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٠٨.
- د. دهام محمد العزاوي، كركوك العراقية وصراع الهويات الفرعية، مركز الرافدين للحوار، النجف، ٢٠٢٣.
- مايكل شوارتز، حرب بلا نهاية: سياق حرب العراق، ترجمة نصر محمد علي وسحر جعفر، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠١٩.

- يوسف محمد شكري، خيارات السياسة الخارجية للعراق نحو إعادة دوره الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى، عمان، ٢٠٢٣.
- ثالثا: البحوث العلمية العربية والاجنبية
- رقولي كريم وجليسي أحلام، "دور المتغيرات الإقليمية دور المتغيرات الإقليمية في رسم وتوجيه السياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي: دراسة حالة إيران وسوريا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٥، العدد ٢، الجزائر، ٢٠٢١.
- سفين جلال فتح الله وبيشرو صمد توفيق، "البعد الجيوبولتيكي لمقومات السياسة الخارجية لإقليم كردستان"، مجلة جامعة كرميان، المجلد ٤، العدد ٤، السليمانية، ٢٠١٧.
- سامان نوح، السياسة الخارجية الكوردية: بين المصالح الحزبية وتمثيل كيان الاقليم الدستوري، مجلة الرواق، العدد ٤، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف ٢٠٢١.
- سيف حمزة لفته، متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٢، السنة الحادية عشرة، بغداد صيف ٢٠٢٢.
- د. عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة والذي عقد بعنوان: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بغداد ٢٠١١.
- د. صدام فيصل المحمدي، إشكاليات إدارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق: دراسة في ظل دستور ٢٠٠٥ النافذ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض رجب ١٤٤١ الموافق لسنة ٢٠٢٠.
- د. ياسين العيثاوي و د. صلاح الفتلاوي، استراتيجيات تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (ندوة)، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، في ٤ تموز/ يوليو، ٢٠٢٢.
- د. دهام محمد العزاوي، المكانة الاستراتيجية لإقليم كردستان في العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣: المصالح والتحديات، مركز تريند للبحوث والاستشارات، ايار/مايو ٢٠٢٣
- Herish Khali Mohammed / Francis Owtram, Paradiplomacy of Regional Governments in International Relations: The Foreign Relations of the Kurdistan Regional Government (2003 – 2010), Soran university, university of Exeter, Iran and the Caucasus, 2014 .
- Steven A Cook, Imperfect Allies and Non-State Actors: Lessons from the 1991 No-Fly Zone in Iraq. Washington, DC: Brookings Institution, September 15 , 2021.
- Sardar Aziz, The US- Iraqi Kurdistan Relationship: In Pursuit of partnership, Emirates Policy Center, 10 Apr 2023.
- M. J. Bakr , 2021. "The Need for Internal Security Sector Reform in Iraqi Kurdistan." Middle East Institute Policy Paper. <https://www.mei.edu> Bakr 2021.
- Michael Knights , Last Man Standing: U.S. Security Cooperation and Kurdistan's Peshmerga, Washington institute, Jul 24, 2014, by: <https://www.washingtoninstitute.org/>

- Fawzi al-Zubaidi, Obstacles and Options in Baghdad-Erbil Negotiations, Washington Institute, published Mar 25, 2024, seen in February 20, 2025 .
- Hamzeh Hadad, "Iraq's Foreign Policy Lacks Domestic Consensus." LSE Middle East Centre Blog, October 7, 2021 . In February 28, 2025. by: <https://blogs.lse.ac.uk>
- Tom cotton, Cotton, Colleagues to Biden: Hosting Iraqi Prime Minister is Inappropriate, Undermines Israel, website to senator tom cotton, in March 28 2024, by : <https://www.cotton.senate.gov>.
- Fuad Shahbazov, US Supply of Heavy Weapons to the KRG Worries Baghdad, November 1, 2024, In November 18, 2025. By: <https://www.stimson.org>

رابعا: المقالات الصحفية والمواقع الإلكترونية عربية واجنبية

- حسن السعيد، العراق.. شبهات حول تعيين أبناء المسؤولين بالسفارات، العربية نت ، منشور بتاريخ ٢٧/١/٢٠١٩، شوهد بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٤ على الرابط : [/https://www.alarabiya.net](https://www.alarabiya.net)
- قناة الحرة عراق، "السوداني: نعمل لحل جميع المشاكل العالقة، ٢٠٢٤.
- قناة كردستان ٢٤، أكثر من ٣٢ ألف شركة مسجلة في كردستان، منشور بتاريخ ١٠/١/٢٠٢٤، شوهد بتاريخ ١٧/٢/٢٠٢٥، على الرابط التالي : [/https://www.kurdistan24.net](https://www.kurdistan24.net)
- سامي الزبيدي، المحاصصة والاجتثاث والسلاح المنفلت ثالث العملية السياسية في العراق، صحيفة الزمان، طبعة العراق، في ٤/٢/٢٠٢٥.
- مهند سلوم، الواقع السياسي الكردي والتأثيرات الإقليمية والدولية (تقرير)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٣ أغسطس اب ٢٠١٨
- موقع مؤسسة draw، بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٤، شوهد بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٢٤ على الرابط: [/https://drawmedia.net](https://drawmedia.net)
- القوات الأميركية في الشرق الأوسط.. قواعد وجنود لحماية مصالح واشنطن، موقع الجزيرة نت بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٢٤، شوهد بتاريخ ١٩/١١/٢٠٢٥، على الرابط : [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
- Reuters, "Iraq Resumes Kurdish Oil Exports to Turkey after 2-1/2-Year Halt." September 27, 2025. In November 2025. By: <https://www.reuters.com>
- Reuters, "Iraqi Kurdish leader says 'yes' vote won..." 2017-
- Hamdi Sanjari, "Iraq's Federal Oil and Gas Law Falls Between Constitutional Texts and Political Disputes." The Arab Weekly, May 29, 2025. In February 28, 2025. By: <https://theArabweekly.com>
- Aaron Mehta, State OKs Humvees, howitzers for Iraqi peshmerga in ISIS fight, defense news, in April 19 2017, In November 18 2025, by : <https://www.defensenews.com>
- Consulate general of the Czech Republic in Erbil, Doing Business in Iraqi Kurdistan, seen in